نشرة المجموعة

نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) - العدد (٣)، يونيو/ حزيران ٢٠١١م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

عبد النور حبيوش
رئيس «المجموعة»

اغتنم هذه الفرصة لأتوجه بخالص الشكر والتقدير للدول على دعمها الكامل والمستمر للمجموعة على مختلف الأصعدة.

إنه لمن دواعي سروري وعظيم شرفي أن يكون لقائي الأول وأنا أتقلد منصب رئيس المجموعة ممثلا لبلدي الجزائر، حيث تم تعييني مؤخراً رئيسا لخلية معالجة الاستعلام المالي.

لقد كنت متابعاً لعمل المجموعة ودورها الاقليمي المتميز قبل الانضمام للعمل معكم عن قرب، ولعل ما تقوم به المجموعة كواحدة من مجموعات العمل المالي الإقليمية التي تعمل على غرار مجموعة العمل المالي «فاتف» من أعمال ونشاطات كتقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوافق النظم المطبقة لديها في هذا المجال والتنسيق لتوفير المساعدات الفنية للدول الأعضاء ودراسة طرق وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو ما يعرف بالتطبيقات وما تنطوي عليه هذه الأعمال من أهمية، كافية لتدل على تميز وأهمية الدور الإقليمي لمجموعتنا «مينافاتف».

ولقد استطاعت المجموعة خلال الأعوام المنقضية من عمرها أن تنجح وبكل فخر في إثبات وجودها على مستوى المنطقة والتعبير عن ذاتها ككيان إقليمي مؤثر وقوي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و أن تلعب دوراً بارزاً وبشكل فعال في هذا المجال مما حققت العديد من الإنجازات وندعو الله عز وجل أن يكون لنا عوناً في التعاون سوياً لإضافة المزيد من الإنجازات.

لقد تشرفت الجزائر في عام ٢٠١١م برئاسة المجموعة، وسعت خلاله للتعاون الكامل، سواء مع باقي الدول الأعضاء أو المراقبين أو سكرتارية المجموعة بغية تحقيق الأهداف التي أنشئت المجموعة من أجلها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتعهد بالاستمرار في هذا الاتجاه.

وختاماً أتوجه بالشكر للدول الأعضاء والمراقبين على تفانيهم الشديد لإنجاح أعمال هذه المجموعة، وبكل ود ، أتوجه بخالص الشكر لجميع أفراد فريق العمل بسكرتارية المجموعة على جهدهم وتعاونهم الدؤوب، مع خالص تمنياتي للكل بالنجاح و التوفيق.

الاجتماع العام الثالث عشر في الكويت

انعقد في دولة الكويت خلال الفترة من ٣ إلى ٥ مايو/ آيار ٢٠١١م الاجتماع العام الثالث عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وترأس الاجتماع السيد/ عبد النور حبيوش، رئيس خلية معالجة الاستعلام المالي، حيث تفضل بافتتاح الاجتماع ـ الذي تمت استضافته من قبل بنك الكويت المركزي واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ـ مع كل من سعادة المستشار/ رياض الهاجري، المحامي العام الأول للنيابة العامة بدولة الكويت، والسيد/ لويس أوروشا، رئيس مجموعة العمل المالي.

وقد شارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء (الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن) والدول والجهات المراقبة (المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة أسبانيا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي، ومجموعة إغمونت، وصندوق النقد العربي).

وأعتمد الاجتماع العام تقريري التقييم المشترك لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل من سلطنة عمان (الذي تم بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي) ودولة الكويت (الذي تم من قبل صندوق النقد الدولي)، كما اعتمد الاجتماع العام الثالث عشر ست تقارير متابعة لكل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية اليمنية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والمملكة المغربية، والجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى اعتماد تقريري رئيس فريق عمل التقييم المشترك ورئيس فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات عن الاجتماعين المنعقدين على هامش الاجتماع العام الثالث عشر واللذان تضمنا ما خلص إليه الفريقين من توصيات في اجتماعهما.

ومن جانب أخر قرر الاجتماع العام عقد الاجتماع العام الرابع عشر خلال الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

فعاليات قادمة

(يوليو/تموز- ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١)

٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م

اللقاء الرابع لمنتدى وحدات المعلومات المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م

اجتماع فريق عمل التقييم المشترك واجتماع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

٢٨ إلى ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م

الاجتماع العام الرابع عشر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

١٤ إلى ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١م

ورشة عمل بعنوان "نحو حوكمة جيدة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح والالتزام بالتوصية الخاصة الثامنة من توصيات مجموعة العمل المالي، المملكة الأردنية الهاشمية.

مشاركات المجموعة

(يناير/كانون الثاني- يونيو/حزيران ٢٠١١)

الملتقى السنوي الثالث للالتزام ومكافحة غسل الأموال، ٢٢- ٢٣ مارس/ آذار ٢٠١١م، الرياض، المملكة العربية السعودية.

اجتماعي فريق الخبراء (أ) و (ب) التابعين لفريق عمل التقييمات وتطبيق التوصيات، ٩ – ١٣ مايو/ آيار٢٠١١م، باريس، فرنسا.

اجتماع مجموعة العمل المالي «فاتف»، ٢٢ – ٢٤ يونيو ٢٠١١م، الولايات المكسيكية المتحدة.

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)
البريد الالكتروني: info@menafatf.org الموقع الالكتروني: www.menafatf.org ص.ب: ١٠٨٨١ المنامة - مملكة البحرين

MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

يسرني أن ألتقي بكم في عدد جديد من نشرة المجموعة التي تعودنا من خلالها الاطلاع على آخر وأهم نشاطات وبرامج المجموعة ومشاركاتها. ويضم هذا العدد تغطية خاصة عن الاجتماع العام الثالث عشر الذي عقد في دولة الكويت خلال الفترة من ٣ إلى ٥ مايو ٢٠١١م وما عقد على هامشه من اجتماعات ولقاءات. بالإضافة إلى مشاركات المجموعة في الفعاليات الإقليمية والدولية. ولعل أهم ماقامت به المجموعة خلال الستة أشهر الأولى من هذا العام هو اعتماد تقريري التقييم المشترك لكل من سلطنة عمان ودولة الكويت ضمن إطار برنامج تقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالتوصيات الأربعين والتوصيات الخاصة التسع الصادرة عن مجموعة العمل المالي «فاتف».

ويسرني أيضاً أن أحيطكم بأن مجموعة العمل المالي «فاتف» مازالت تقوم حالياً بمراجعة عدد من التوصيات الأربعين والتوصيات الخاصة التسع وإدخال تعديلات عليها لكي تتلاءم بشكل أكبر مع عدد من المتطلبات والمتغيرات على الساحة الدولية. فعلى سبيل المثال يتوقع أن تتضمن المراجعة المقترحة على التوصية «الخامسة والثلاثين» إدخال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد «اتفاقية ميريدا لعام٢٠٠٣م» ضمن العناصر الأساسية لمتطلبات التوصية. وسيصبح لزاماً على الدول الانضمام إلى تلك الاتفاقية وتنفيذ متطلباتها بالكامل على الصعيد الوطني. ومن ضمن التعديلات الجوهرية المقترحة ذات العلاقة بتلك الاتفاقية إدراج الأشخاص السياسيون ممثلي المخاطر «المحليين» ضمن الفئات التي يتم التعامل معها من قبل المؤسسات المالية في إطار العناية الواجبة المشددة إذا كانت هناك مخاطر عالية. ولعل هذا الاهتمام بهذه الاتفاقية وتعزيز الالتزام

بها جاء بعد اهتمام المجتمع الدولي بمحاربة الفساد ومنه مجموعة دول العشرين التي طلبت من مجموعة العمل المالي «فاتف» التركيز على محاربة الفساد ضمن مهامها.

الجدير بالذكر أن مجموعة العمل المالي «فاتف» قد أنهت ـ بصفة مبدئية ـ مراجعة التوصيات وستعتمد جميع التعديلات بشكل نهائي في شهر فبراير ٢٠١٢م بعد الانتهاء من المرحلة الحالية وهي مرحلة «استشارة القطاع الخاص». وتسعى «مينافاتف» من خلال عضويتها في «فاتف» إلى تعزيز مشاركتها ضمن عملية المراجعة لتنقل بذلك خبرتها وتجاربها الإقليمية. وسيساعد التعاون بين كافة الدول الأعضاء ضمن هذه المرحلة على تحقيق المجموعة أهدافها لتخدم بذلك دول المنطقة من خلال أخذ خصائصها وثقافتها بعين الاعتبار في الصورة النهائية المعدلة من المعايير الدولية في هذا المجال، ولعل حرص الدول الأعضاء على النهوض وتحسين وتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها وإدراكاً منها بأهمية التواصل على كافة المستويات سيساهم بشكل كبير في رفع أدائها.

عادل بن حمد القليش

السكرتير التنفيذي للمجموعة

وحدات المعلومات المالية في الكويت

التقت وحدات المعلومات المالية للدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللقاء الثالث لمنتدى وحدات المعلومات المالية والذي عقدته المجموعة في دولة الكويت يوم الاثنين الموافق ٢ مايو/ أيار ٢٠١١م.

وبحث المنتدى ضمن جدول أعماله عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك كتشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إغمونت لوحدات المعلومات المالية، والآليات المقترحة من قبل اللجنة الفرعية لبناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية، بالإضافة إلى وضع آليات للتعاون مع الأجهزة الأخرى التابعة للمجموعة.

وفي إطار تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات قدمت كل من وحدة التحريات المالية السعودية، ووحدة معالجة المعلومات المالية المغربية، ووحدة مكافحة غسل الأموال المصرية عروضاً تقديمية عن تجاربهم وخبراتهم عن "دور وحدة المعلومات المالية في تحليل تقارير المعاملات المشبوهة". فيما قدمت وحدة المعلومات المالية القطرية عرضا عن تجربتها وخبرتها في "تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

والجدير بالذكر أن هذا المنتدى يهدف إلى وضع آليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية وتوحيد قنوات الاتصال لدعم وتبادل الخبرات فيما بينها وتحقيق زيادة تعاون إقليمي دائم ومستمر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الاجتماع السادس عشر لفريق عمل التقييم المشترك

نُظم على هامش الاجتماع العام الثالث عشر، الاجتماع السادس عشر لفريق عمل التقييم المشترك في العاصمة الكويتية في ١ مايو/ آيار ٢٠١١م. ويرأس هذا الفريق جمهورية مصر العربية منذ أن تم تأسيسه في عام ٢٠٠٥م، ويتكون هذا الفريق من بعض الدول الأعضاء وهي (الأردن والإمارات وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن) بالإضافة إلى المراقبين: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي «فاتف».

وتناول الاجتماع كافة المواضيع المدرجة على جدول أعماله والتي من أهمها جدول عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المشترك، التي تبين مدى التقدم التي تحققه الدول الأعضاء في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بها على ضوء الخطة الموضوعة لذلك في تقارير التقييم المشترك الخاصة بها المعتمدة في الأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٩م.

واعتمد الاجتماع العام الثالث عشر تقرير رئيس فريق عمل التقييم المشترك الذي تضمن ما خلص إليه الفريق من قرارات وتوصيات مرتبطة بمهام فريق العمل المعدلة ومتابعة آلية عمل فريق مراجعة التعاون الدولي بمجموعة العمل المالي «فاتف»، والجدولين الزمنيين لعملية التقييم المشترك، وعملية متابعة الدول التي تم تقييمها، بالإضافة إلى اعتماد متابعة أخر تطورات عملية مراجعة المعايير الدولية وعملية مراجعة التعاون الدولي، والتي من شأنها أن تعزز الرؤية التفاعلية لعمل هذا الفريق.

الاجتماع الثاني عشر لفريق عمل المساعدات الفنية

انعقد الاجتماع الثاني عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات على هامش الاجتماع العام الثالث عشر في العاصمة الكويتية في ١ مايو/ آيار ٢٠١١م. ويرأس هذا الفريق دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أن تم تأسيسه في عام ٢٠٠٥م، ويتكون هذا الفريق من سبع دول أعضاء هي (الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسودان ولبنان والمغرب واليمن) بالإضافة إلى المراقبين: فلسطين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي «فاتف» و الولايات المتحدة الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة أيجمونت.

هذا وقد اعتمد الاجتماع العام الثالث عشر تقرير رئيس فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الذي تضمن ما خلص إليه الفريق من قرارات وتوصيات أبرزها متابعة تطورات إنجاز مشروع التطبيقات عن "الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال"، والخطة التدريبية للمجموعة عن الأعوام ٢٠١٢م-٢٠١٤م، ومتابعة موقف تنظيم كل من "ندوة جهات الإدعاء وأجهزة القضاء" والمؤتمر الإقليمي عن "النقل المادي للأموال عبر الحدود: التحديات والاكتشاف والمكافحة"، بالإضافة إلى الاستمرار في التنسيق مع مانحي المساعدات الفنية لتوفير ما تحتاج إليه بعض الدول الأعضاء بالمجموعة من مساعدات فنية لتطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيها.

تقرير التقييم المشترك لسلطنة عمان

ضمن تنفيذ الجولة الأولى من البرنامج الزمني لعملية التقييم المشترك لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة في دول المجموعة لقياس مدى التزامها بتطبيق المعايير الدولية في هذا المجال، فقد تمت عملية التقييم المشترك للنظام المطبق في سلطنة عمان بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي «فاتف».

حيث أجرى التقييم لنظام سلطنة عمان المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فريق مؤلف من بعض أعضاء سكرتاريتي مجموعتي «فاتف» و «مينا فاتف» وبعض من خبراء الدول الأعضاء للمجموعتين في مجال القانون، وإنفاذ القانون، والمسائل المالية، باستخدام منهجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٤. واستند التقييم على القوانين واللوائح والمواد الأخرى التي وفرتها سلطنة عمان والمعلومات التي حصل عليها فريق التقييم أثناء زيارته الميدانية في الفترة من ١٧ إلى ٢٩ يوليو/ تموز ٢٠١٠م.

وعلى إثر الزيارة الميدانية للسلطنة، فقد تناول التقرير كافة جوانب نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى التزام سلطنة عمان بالمعايير الدولية في هذا الشأن ومدى فعالية ذلك النظام. كما تمت مناقشة التقرير مرة أخرى في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الذي عقد في شهر يونيو ٢٠١١م بحكم عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجموعة العمل المالي «فاتف».

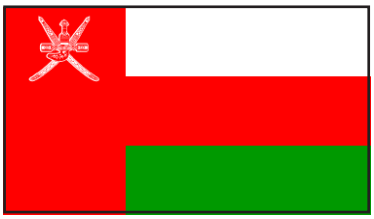

تقرير التقييم المشترك لدولة الكويت

بحكم عضوية دولة الكويت في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد تم التقييم المشترك لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبق في دولة الكويت لقياس مدى التزامها بتطبيق المعايير الدولية في هذا المجال.

وقد أجرى التقييم لنظام دولة الكويت المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فريق مؤلف من خبراء صندوق النقد الدولي في مجال القانون، وإنفاذ القانون، والمسائل المالية، باستخدام منهجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٤. واستند التقييم على القوانين واللوائح والمواد الأخرى التي وفرتها دولة الكويت والمعلومات التي حصل عليها فريق التقييم أثناء زيارته الميدانية في الفترة من ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول إلى ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠م.

وعلى إثر الزيارة الميدانية للكويت فقد تناول التقرير كافة جوانب نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى التزام دولة الكويت بالمعايير الدولية في هذا الشأن ومدى فعالية ذلك النظام. كما تمت مناقشة التقرير مرة أخرى في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الذي عقد في شهر يونيو ٢٠١١م.

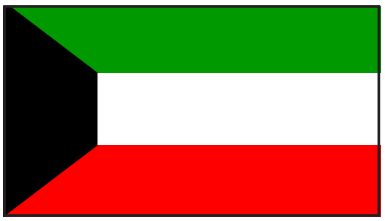

ميناfاتف في اجتماعات مجموعة العمل المالي في فرنسا

شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي «فاتف» الذي أنعقد خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ فبراير/ شباط ٢٠١١م في باريس بالجمهورية الفرنسية، ممثلة بسكرتارية المجموعة وعدد من الدول الأعضاء وهي الجزائر والكويت وسوريا ولبنان.

وتوصل الاجتماع العام للمجموعة إلى عدد من النتائج كان أبرزها تحديث الورقتين العامتين كجزء من أعمالها المستمرة لتحديد الدول التي قد تشكل خطراً على النظام المالي الدولي، كما تم نشر تقرير المتابعة لسنغافورة بالإضافة إلى إصدار بيان حول التقدم الذي أحرزته الأرجنتين في تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها وتشير إلى أن الأرجنتين قد عالجت أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تلك التي حددتها مجموعة العمل المالي في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠م.

كذلك اعتمدت مجموعة العمل المالي تقرير التقييم المشترك الثالث لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فرنسا وأشارت إلى أن فرنسا قد قامت خلال الأعوام السابقة بتعزيز وصقل أنظمتها وتوسيع نطاقها لكشف وقمع عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لاسيما أن درجة التزام فرنسا بالتوصيات الأربعين والتسع تعتبر عالية جداً، خصوصا في القطاع المالي والنطاق القانوني.

وعلى صعيد أخر اعتمدت مجموعة العمل المالي تقرير التقييم المشترك الثالث لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هولندا، حيث أكدت أن نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتماشى إلى حد كبير مع متطلبات مجموعة العمل المالي بينما بعض من أوجه القصور تركزت في الإطار القانوني.

وقد تم الاتفاق على عقد اجتماع خبراء التطبيقات بالاشتراك مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في كوريا خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م، والجدير بالذكر أن الولايات المكسيكية المتحدة تترأس مجموعة العمل المالي «فاتف» خلال هذا العام وسوف تنتهي رئاستها بعد شهر يونيو/ حزيران ٢٠١١م

التوصيات الأربعين والخاصة التسع بشكلها الجديد في عام ٢٠١٢م

ضمن استعداد مجموعة العمل المالي «فاتف» للجولة الرابعة لعملية التقييم المشترك لأعضائها تم إلى حد كبير الانتهاء من مراجعة التوصيات الأربعين والتوصيات الخاصة التسع، فمن المتوقع إدخال عدد من التعديلات على بعض التوصيات بما يحقق مواكبة المستجدات التي لحقت مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منذ عملية المراجعة السابقة لهذه التوصيات في عام ٢٠٠٣م. ومن بين أهم هذه التعديلات المتوقعة هي توسيع نطاق الجرائم الأصلية (لتشمل الجرائم الضريبية)، وتعزيز استخدام المنهج القائم على المخاطر في تطبيق المعايير، ومضمون التوصية ٥، وتعزيز إجراءات مكافحة الفساد في التوصيات بما في ذلك التوصية ٦ (الأشخاص السياسيين الممثلين للمخاطر المحليين)، والتوصيات المتعلقة بجانب التعاون الدولي، وكذلك التوصيات المتعلقة بسلطات إنفاذ القانون. كما تم من جانب آخر التركيز على موضوع ارتباط الفساد بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وسلامة القطاع المالي عالمياً في ضوء توجيه بيان مجموعة الدول العشرين في عام ٢٠٠٩م لمجموعة العمل المالي لردع ومواجهة الفساد من خلال تقوية التوصيات الصادرة عنها.

وقد تم تقديم مقترحات بشأن تعديل المعايير الدولية وما يرتبط بها من عمليات التقييم المشترك من الناحية الشكلية أيضا (من ذلك مثلاً هيكل التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشكل تقارير التقييم المشترك لتصبح أوفى في رسم صورة نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول التي يتم تقييمها).

وقد تم الإشراف على عملية مراجعة التوصيات من قبل فريق العمل التابع لمجموعة العمل المالي، حيث وضع الفريق في عام ٢٠٠٩م خطة تفصيلية ترتبط بخط زمني للقيام بهذه المهمة. وسيتم الانتهاء من مراجعة المعايير في شكلها الجديد وتعديل منهجية التقييم ووضع إجراءات عملية التقييم المشترك بنهاية عام ٢٠١١م، ليتم وضع كل ذلك في حيز النفاذ والتطبيق بعد اعتمادها في فبراير ٢٠١٢م.

© جميع الحقوق محفوظة لميناfاتف